إعداد/ د. معتز محيي عبد الحميد

لكل جريمة حكاية

مسدسٌ.. ورجلٌ مخمور.. وصالون حلاقة!

القدر كان يكتب كلمة النهاية للشاب (خ) في هذه الليلة، قبل لحظات استقبل مكالمة تزف إليه خبر حصوله على وظيفة لطالما انتظرها طويلاً، وغداً المقابلة. تهلّلت أساريره فرحاً، ذهب الى صالون الحلاقة القريب من بيته لكي يحلق رأسه، الوقت كان في التاسعة مساءً، نصحته أمّه بقلبها الذي التقط إشارة معها انقبض خوفاً، لكن كلمة النهاية كتبت مسبقاً ولا رادَ لقضاء اللّه..

دخل (خ) الى صالون الحلاقة ليُصاب بطلق ناري في الرأس أرداه قتيلاً في الحال!.. اثناء دخول (خ) الى صالون الحلاقة لقصّ شعره يدخل شخص غريب، ملامحه توحي بأنه مجرم خطير يترنح يميناً ويساراً وممسكاً بعلبة بيرة ويتمتم بكلمات غير مفهومة، أخذ يتلفظ بألفاظ نابية على جميع الحاضرين ورائحة الخمر تفوح من فمه. المهم حاول صاحب المحل طرده، لكنه رفض وجلس على الكرسي وتكهرب الجو وقتها. أخرج المتهم سلاحاً نارياً من بين طيات ملابسه، وأخذ يهدّد كل الموجودين بالسلاح، ثم يقف ويطلق عدّة اطلاقات في المحل لتصيب طلقة منها (خ) في رأسه أردته قتيلاً في الحال. تفاصيل ما حدث في التاسعة مساءً في حي الشرطة الرابعة، يرويها لنا شقيق المجنى عليه الذي تحدّث عن يوم الحادث بدموعه قبل لسانه قائلاً: (خ) هو الأخ الأكبر لي يبلغ من العمر ٢٥ عاماً، تخرج من الكلية بتفوق لدرجة أننا كنا نتنبأ له بمستقبل باهر ومشرف، وبعد تخرجه، ظلّ يبحث عن فرصة عمل ولم يهدأ حتى جاء يوم الحادث، وتحدث معي قائلاً: أفرح يا أخي أنا سوف اتعيّن بوظيفة محترمة وغداً المقابلة.. لقد اتصلوا بي وتفوقت على الجميع، يتوقف شقيقه عن الحديث لحظة، ثم يمسح دموعه ويستكمل حديثه بصوت حزين قائلاً: أخذني أخي الى غرفته وهو في حيرة، وقال لي: اختر اجمل قاط سوف البسه غداً. وبعد الانتهاء من الحديث، قرر الذهاب الى الحلاق، في البداية طلبت منه عدم النزول بحجة أن الوقت متأخر، لكنه كان سعيداً وفرحاً وأصر على الذهاب للحلاق.

يستكمل حديثه قائلاً: خرج أخي ودخلت الى غرفتي لأشاهد إحدى المسلسلات، ومرت نصف ساعة، فسمعت صوت صراخ أمي تقول: الحق أخوك قُتل عند الحلاق!. ذهبت راكضاً الى محل الحلاقة فوجدت أخي ملقى على الأرض غارقاً في دمائه، حملته في سيارة أجرة وتوجهت به الى المستشفى، لكنه توفي فور دخوله غرفة العمليات!.

بعد انتهاء مراسيم الفاتحة، ذهبت الى مركز الشرطة وأخبرت ضابط المخفر بمقتل أخي وأدليت بإفادتي أمام القاضي وجاء بعض الشهود وذكروا لضابط التحقيق بعض أوصاف القاتل الذي تعرفت عليه قوة الاستخبارات في مديرية الشرطة، وتوجهت قوة بمعاونة الجيش الى مكان سكن المتهم، وهناك كانت المفاجأة وهي فور دخول المفرزة الى بيته، وجدوا مستودعاً كاملاً للأسلحة الحديثة والحربية وقنابل يدوية ومجموعة من الهويات والأختام المزوّرة. تم إلقاء القبض على المتهم وجيء به الى مركز الشرطة، حيث اعترف بارتكابه جريمة القتل تحت تأثير المخدّرات والخمر، وبجلب صحيفته الجنائية وجدت على المتهم سوابق كثيرة حيث ارتكب ٢٢ جريمة منها الشروع بالقتل والتزوير والتحرش وبيع المخدّرات وغيرها من القضايا الخطرة.

من أغرب القضايا

• شبيه المتهم ولم يخلص من الشرطة؟!

أدين الأمريكي «ريتشارد جونز» الذي يقطن بولاية «كنساس» بقضية سطو مسلح عام ١٩٩٩ ورغم عدم ظهور أيّ أدلة دامغة أو حتّى بصمات، ولكنه أدين فقط على شهادة وأوصاف أحد الجيران . وقبل عامين حدثت المعجزة حينما قابل شبيهه داخل السجن، وبعد فتح التحقيقات من جديد تم إطلاق سراحه، بعدما استأنف أكثر من مرة التحقيقات ولكنها قوبلت بالرفض.

وتواصل مع منظمة تقدم المساعدة القانونية لمن تمت إدانتهم بالخطأ في جرائم لم يرتكبها، وخضع «جونز» لمحاكمة جديدة تمكن فيها محاميه من إثبات تواجده مع شريكة حياته وعائلتها وقت الجريمة. وقال المحامي: إن الشرطة لم تتحرى الدقة منذ ١٧ عاماً، وقبضوا على موكله لأنه يشبه الجاني فقط ، وأثبتت الأدلة صدق موقف «جونز» رغم رفض محاولاته بالاستئناف أكثر من مرة. وحكمت المحكمة بإلغاء الإدانة الموجهة لـ"جونز" في القضية وإطلاق سراحه، بالاستناد على عدم تواجد أيّ أدلة جسدية أو بصمات في مسرح الجريمة، وبالفعل خرج «ريتشارد» من جديد لينضم وسط عائلته. وقال «ريتشارد جونز» وقت إطلاق سراحه: «عندما يتعلق الأمر بأطفالي، كانت رحلة صعبة، ولكنهم الآن يمكن أنهم فهموا ماذا حدث».

بعد ٢٣ عاماً من المعارك القضائية • يحصل على الطلاق بشقّ الأنفس

بعد ٢٣ سنة من المرافعات، أصدر القضاء الهندي حكمه بالسماح لرجل بطلاق زوجته، وذلك بعد مطالبتها له بمبلغ شهري ينفقه عليها. وقد صدر الحكم عن محكمة مدينة الله أباد في جنوب البلاد. وصفت هيئة القضاء سلوك زوجة الرجل بالقاسي تجاه زوجها، منوهةً إلى أنه في حال كان دخل الزوجة الشهري أعلى من دخل الزوج، فلا يحق لها مطالبته بتكاليف معيشتها.

تزوج آشوك ورادجيكا في شباط عام ١٩٩١. ومنذ اليوم الأول في حياتهما الزوجية بدأت رادجيكا تطالب زوجها بأن يعطيها حوالي ٥٠ دولاراً شهرياً لتغطي تكلفة شراء الملابس الجديدة ومستحضرات التجميل. لكن آشوك رفض الخضوع لهذا الطلب، الأمر الذي استفز زوجته فبدأت تمارس الضغط النفسي عليه، بالإضافة إلى استخدامها القوة معه، ما دفع الزوج بعد ٤ أشهر من الزواج إلى التقدم للشرطة ببلاغ ضد زوجته، ومن ثم دعوى قضائية مطالباً بالطلاق . ولكن الزوجه اشتكت عليه متهمه إياه بالنصب والاحتيال. واستمر نظر محكمة الأحوال العائلية في هذه القضية ١٣ عاماً، انتهى بحكم صدر في أيلول ٢٠٠٤ لصالح الزوج، يقضي بحقه في طلب الطلاق وكذلك إعفاءه من أيّ نفقة تلزمه بزوجته. لكن رادجيكا العنيدة لم تستسلم وطعنت في الحكم ورفعت قضيتين ضدّ زوجها استغرق البت فيهما ١٠ سنوات أخرى، انتهت بحكم صدر عن قاضي محكمة الأحوال العائلية العليا، يؤكد به الحكم السابق الذي يمنح الزوج حق الانفصال عن زوجته .

دراسات وبحوث

الإدمان على المخدّرات... والنوم!

توصل علماء من جامعة بيتسبرغ الأمريكية إلى نتائج تبيّن أن النوم العميق يقي المراهقين من الإدمان على المخدّرات والانحراف نحو العنف والسلوك السيئ.

وفي حديث للصحافة قال العلماء: "خلال دراساتنا الأخيرة التي تتعلق بسلوكيات المراهقين، قمنا باختبارات سريرية ونفسية شملت العديد من الأطفال والمراهقين الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١١,٥ و١٥ سنة. كما طرحنا عليهم العديد من الأسئلة حول سلوكياتهم وعاداتهم اليومية، وراقبنا معدلات نومهم ونشاط أدمغتهم أثناء النوم في غرف خاصة مجهّزة بأحدث التقنيات".

وبعد مقارنة نتائج الاختبارات مع المعلومات التي جمعت من المشتركين فيها، تبيّن للعلماء أن انخفاض عدد ساعات النوم والسهر لوقت متأخر والإدمان على الحفلات الصاخبة عند المراهقين، عوامل تؤثر بشكل ملحوظ في عمل العقد القاعدية الموجودة في المادة البيضاء في أدمغتهم، الأمر الذي يزيد من السلوك العدواني لديهم ويرفع احتمالية إدمانهم على المواد المخدّرة. وأوضح العلماء، أن دراساتهم بيّنت أن المعدل الأمثل لعدد ساعات النوم والراحة في اليوم عند المراهقين هو ١٠ ساعات، فيما يؤدي النوم لأقل من ٤ ساعات لديهم إلى اضطرابات جسدية ونفسية خطيرة، غالباً ما يلجؤون على إثرها للإدمان على المواد المخدّرة أو الكحول للتخلص من الضغط النفسي.

ما تجدر الإشارة إلى أن علماء من الجامعة الملكية في لندن، كانوا قد حذروا الأطفال منذ مدة من استخدام الهواتف النقالة والحواسب اللوحية قبل النوم، وأشارت دراساتهم التي شملت ١٢٥ ألف طفل تراوحت أعمارهم بين ٦ و١٩ سنة، إلى أن الأطفال الذين يستخدمون الهواتف الذكية والحواسب اللوحية قبل النوم يعانون من الأرق والوهن في أثناء فترات النهار. وأكدوا على أن اضطرابات النوم تلك تؤدي إلى مشاكل صحية خطيرة منها الاضطرابات في نظام الشهية وارتفاع معدل السمنة، إضافة إلى انخفاض نشاط الجهاز المناعي وتوقف النمو.

وقال قيل طرد أطفالها في الشارع!

تقدّمت الزوجة "و-ع" بشكوى ضد زوجها "س-ح" أمام ضابط الشرطة في مركز باب المعظم واتهمته فيها بالقيام بطرد ابنتها نهلة المتوفى والداها والتي تبلغ من العمر ٧ سنوات في الشارع، حتى يتخلص من عبئها المادي رغم اتفاقهما قبل الزواج على عيشها معهما، وذلك عبر تسجيل مقطع فيديو لها دون ارتداء ملابس والقيام بتهديدها بالتحرش بها إذا عادت للمنزل.

وقصّت الزوجة في دعوى الطلاق للضرر التي أقامتها أمام محكمة الاحوال الشخصية في الأعظمية مأساتها مع زوجها الذي قضت معه ٣ أشهر فقط، واتضح أنه متزوجها طمعاً في مالها وكيف كان يعتدي عليها وابنتها ويستولي على راتبها ويمنعها من شراء أيّ مستلزمات لابنتها الصغيرة.

وتابعت الزوجة كلامها لتروى ما حدث لها وابنتها من قبل زوجها أمام الباحثة الاجتماعية، أن زوجها قد اتفق معها قبل الزواج على رعاية اطفالها من زوجها المتوفي، ولكنه تجرد من إنسانيته وبدأ يتحرش بأبنتها وأجبرها على التجرد من ملابسها والقيام بالتقاط صور فاضحة لها تحت التهديد بالسلاح والضرب أثناء غيابها بعملها والتهديد بالتحرش بها وأرغمها على ترك المنزل وهي منهارة وخائفة وهو ما اكتشفته الأم عندما عادت ولم تجد طفلتها.

وأكدت الزوجة، أنها بعد سؤال زوجها عن مكان طفلتها، أنكر رؤيتها بخلاف الحقيقة التي كشفها الجيران عبر سماعهم لصراخ الطفلة وهو يضربها ومما اضطرها الى اللجوء الى مركز الشرطة. بعد البحث عنها تم العثور على الطفلة واكتشاف الصور على الهاتف الخاص بزوج الأم، وبالتحقيق معه، أكد أنه تخلّص منها بسبب الأعباء المادية وعدم رغبته في عيشها معهما.

وطلبت الزوجة الطلاق للضرر الذي حصل عليها ورفضت العيش معه بسبب خوفها على نفسها وعلى أطفالها .

قضايا أثارت جدلاً

إجبار امرأة على دفع نفقة لأبنائها!

أصدرت الدائرة السابعة والعشرون بالمحكمة الابتدائية في تونس بوصفها محكمة استئناف لأحكام النواحي، حكماً قضائياً يجبر سيدة مطلّقة بدفع نفقة تقدّر بـ١٥٠ ديناراً تونسياً (حوالي ٦٠ دولاراً)، لطليقها وأبنائها، مبررةً حكمها بأن الفصل ٢٣ من مجلة الأحوال الشخصية "يحتّم على المرأة أن تسهم في القيام بنفقة العائلة في حال توفر لها المال استناداً إلى الفقه الإسلامي والدستور التونسي والظرفية التاريخية لتنقيح مجلة الأحوال الشخصية لسنة ١٩٩٣ وفقه القضاء".

ويعتبر هذا الحكم الأول من نوعه في تونس التي يجبر فيها القضاء التونسي امرأة مطلّقة على دفع النفقة، حيث جرت العادة، أن يتكفل الزوج بذلك بعد طلاقه.

وأوضحت المحامية هاجر الشارني، أن هذا الحكم يعد استثنائياً "بسبب عدم تجرؤ أي مطلق سابقاً على طلب النفقة من طليقته".

كما أشارت إلى أن هذا الحكم الذي تم نقضه لتتم إعادة النظر فيه قريباً، يندرج في إطار "التزام تونس بالاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها بخصوص حقوق الطفل وضمان استقراره المادي، وعدم التمييز بين الجنسين في الحقوق وفي تحمل مصاريف الأبناء، حيث إنه من واجب المرأة في حالة الانفصال، أن تسهم في الإنفاق على رعاية الأطفال إذا بقوا في حضانة الأب وعجز عن إعالتهم بمفرده".

ومن جانبه، أوضح أستاذ القانون فيصل النقاطي في تصريح صحفي، أن هذا الحكم يعتبر سابقة في تاريخ القضاء التونسي، مشيراً إلى التطور القانوني والتنقيح الذي شهده الفصل ٢٣ من مجلة الأحوال الشخصية خلال سنة ١٩٩٣ ليصبح في الصيغة المنقحة كالتالي: "على المرأة أن تسهم في الإنفاق على الأسرة"، معتبراً أن كلمة "على" تفيد الإلزام واشترط للغرض أن يكون للمرأة مال وفق ما نصّ عليه الفصل.

كما أضاف، أن التنقيح الصادر يحمل في طياته نظرة حضارية وتقدمية للعلاقات الزوجية وللتطور التشريعي في تونس، فضلاً عن أنه جاء وفق مقتضيات الدستور الذي ينصّ على المساواة في الحقوق بين كافة المواطنين وتكريساً للتنقيح الحاصل في ١٩٩٣ ما جعل المشرّع يلزم المرأة بالمساهمة في الإنفاق على الأسرة، وهو ما ارتكزت عليه المحكمة عند إصدارها للحكم.

جانٍ ... وضحية!

لا فرق في العلّة بين علاقة رجل وفتاة قاصر خارج الزواج، وبين زواجه منها. فإن تكون الحالة الأولى جريمة، يعني أن الثانية جريمة أيضاً، لأنها لن تكون في الحالة الأولى جريمة لو كانت الفتاة أتمّت الثامنة عشرة من عمرها. واعتبار الحالة الأولى اعتداءً أو اغتصاباً حتى لو كانت العلاقة برضا الفتاة، يعني أن الزواج منها اغتصاب، فعلّة الحكم أن الفتاة في سنّ يجعلها غير مؤهلة لإقامة علاقة مع رجل، وليست العلاقة بحد ذاتها!

جريمة زواج القاصرات

والقضية التي نظرت بها إحدى محاكم الأحوال الشخصية في بغداد مؤخراً، عن الفتاة الصغيرة التي تعرضت لتعذيب ساد وغريب على يد زوجها، تدعو إلى إعادة التأكيد على التشديد، وعدم السماح بمثل هذه الزيجات. والمسألة ابتداءً لا يُنظر إليها على أنها حلال أو مباحة شرعاً؛ فالدولة والتشريعات بعامة، يقع معظم عملها في تنظيم المباحات، وعندما يكون فعل ما حراماً، فلا حاجة ابتداءً لتشريع أو تنظيم قانوني، ولكن التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول والمجتمعات يقع معظمه في دائرة المباحات. ومنع فعل مباح، لا يعني تحريمه بالطبع، ولكن الدول والمجتمعات تمنع وتنظّم أفعالاً وأشياءً كثيرة في تقديرها، لمصالح الفرد والمجتمع والدولة!

كانت المجتمعات تقوم على أسر ممتدة كبيرة، بما في ذلك من حسنات وسيئات. وتحولت اليوم إلى أسر نووية صغيرة؛ بما في ذلك من ضرورات وتحديات.

فالأسرة اليوم أمام مسؤولية كبيرة وخطيرة، لم تكن في خطورتها ومشكلاتها عندما كان الشاب وزوجته جزءاً من أسرة كبيرة ترعاهما، ويشاركان فيها. فكانت الصبية تنتقل من أسرة والديها، لتكون جزءاً من أسرة أخرى. وبطبيعة الحال، فإن ذلك يحتمل أن يكون عمرها أقل من ثمانية عشر عاماً، لأنها ستكون في رعاية أسرة كبيرة. ولكن، يصعب اليوم تصور أن تكون صبية صغيرة، عمرها ثلاثة عشر عاماً، تدير وحدها بيتها وأسرتها، وتخوض في علاقات معقدة لم تألفها من قبل مع رجل يكبرها سنّاً. أرجو أن يشاركني التفكير كل من لديه ابنة يقل عمرها عن خمسة عشر عاماً؛ بمعنى أنها لم تدخل الثانوية بعد: هل يظن أن ابنته قادرة على الاعتماد على نفسها اعتماداً كاملاً، ثم أن تعاشر رجلاً ويقيمان معاً حياة كاملة، وينجبان أطفالاً ويرعيانهما؟ هل هي قادرة على رعاية نفسها وزوجها وأطفالها؟ أعتقد أننا نشهد جرائم فظيعة؛ متقبلة ومتواطأ عليها.